

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

فائدة لو أسلم مكاتب الكافر لزمه إزالة يده عنه فإن أبى بيع عليه بلا خلاف .  
وإن أسلمت أم ولده لم تقر في يده وجعلت عند عدل ينفق عليها من كسبها .  
وإن أعوز لزم السيد تمامه على الصحيح من المذهب وإن أسلم حلت له وعنه لا تلزمه نفقتها

وعنه يستسعى في قيمتها ثم تعتق .

ونقل مهنا تعتق بإسلامها .

وتأتي هذه المسألة بعينها في كلام المصنف في أواخر باب أحكام أمهات الأولاد وكذا لو  
أسلمت مدبرته مستوفاة محررة .

قوله ( ومن أنكر التدبير لم يحكم عليه إلا بشاهدين وهل يحكم عليه بشاهد وامرأتين أو  
بشاهد ويمين العبد على روايتين ) .

وأطلقهما الزركشي والهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة .

إحداهما يحكم عليه بذلك وهو الصحيح من المذهب صححه المصنف والشارح وصاحب التصحيح  
والناظم .

وجزم به الخرقى والوجيز وناظم المفردات وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب وكذا الحكم في الكتابة .

والرواية الثانية لا يحكم عليه إلا بشاهدين ذكرين .

ويأتي ذلك في أحكام الشهود به .

وتقدم في الفوائد هل يكون إنكاره رجوعاً أم لا فإن قلنا إنه رجوع لم تسمع دعواه ولا

بينته